وحمل بعض المنع على ما اذا لم يكن المال محرزا عن السارق
حكى الطريقة الاولى والثالثة الشيخ ابو حامد وجماعة
والثانية ذكرها القاضيان ابو حامد والطبري
ابو الطيب وهي التي اوردها الامام وصاحب المهذب
وصاحب الكتاب في الوسيط وتقرب منها الذي ذكره
هاهنا من الترتيب تحكى اولا الخلاف في ان الزوجة هل
تقطع ان قلنا انها تقطع فالزوج اولى وان قلنا
لا تقطع ففي الزوج خلاف ويجوز ان تعلم لفظ الخلاف
بالواو لتقطع من قطع بالمنع ٥ قوله فيقطع الزوج
بالجامع الظن الحاصل بان من لا يقطع بالسرقة من مال
انسان لا يقطع عبده بالسرقة من ماله ايضا وكما لا
يقطع الاب بسرقة مال الابن وبالعكس لا يقطع عبد احدهما
اذا سرق من مال الاخر ٥ واذا سرق عبد احد الزوجين
من مال الاخر فعلى الخلاف في سرقة احدهما من مال
الاخر ٥ وعن الصيدلاني وجه انه يقطع العبد وان
لم يقطع السيد لان للسيد شبهة استحقاق النفقة
بخلاف العبد وايضا فلو لم يقطع عبد الوالد بسرقة
مال الولد لان مال الولد كمال الوالد لما قطع من الولد
وهو الاخ بسرقة مال الولد لان ماله كمال الوالد وهذا
ما رجحه الامام والمشهور المنصوص انه لا قطع لان يد
العبد كيد السيد فكان السيد هو الذي اخذه

وبدل عليه ما روي ان عمر رضي الله عنه اتي بعبد
لرجل سرق مرآة لزوجة الرجل قيمتها ستون درهما
فلم يقطعه وقال خادمكم اخذ متاعكم ٥ وذكروا
فيما اذا سرق مكاتب احد الزوجين مال الاخر وجهين
اذا قلنا لا يجب القطع على العبد كما لو سرق المكاتب
مال سيده فيه خلاف سياتي في القاضي الحسين انا اذا
لم نقطع عبد احد الزوجين لسرقة مال الاخر وجب
ان لا تقطع ولد احدهما لسرقة مال الاخر وان كان
السارق صبيا لصوغلط في ذلك لانا لو قلنا به لوجب
ان لا يقطع الاخ لسرقة مال الاخ فان الاب
اقرب من ابن الزوج او الزوجة ٥ وعن ابي الحسين
بن القطان فيما حكاه القاضي بن يحيى انه لو كان
للرجل امرانة فسرقت احداهما من مال الاخرى فوجوب
القطع على الخلاف فيما اذا سرق احد الزوجين من مال
الاخر وكذلك اذا سرق الاب من مال زوجة الابن
او الابن من مال زوجة الاب قال وكمل ان نقطع
بوجوب القطع على احدى المراتين لسرقة مال الاخرى بانه
ليس بينهما اتحاد واختلاط ولا لهما في مالها شبهة
وليس يد المراة كيد الزوج فخلاف عبد الزوج او
الزوجة فان يده يدهما ٥ قوله ولا شك في ان
ولد الزوج يعني انه لا خلاف فيه ولم يفت بما حكوه

Copyright © King Saud University